للحسن واما قوله فكانه قصد الى جعل الواو للحال فانى بالجملة الاسمية ففيه انه لابد من بيان داع الى الحال
ومرجح له على العطوف ففيه انه يكفى داعيا بيان انه جعل جميع ما صدر عنه مقارنا لحال التضرع الى الله ثم
يتجه ان الظاهر ان جملة انا اسال الله الطلب فلا يصلح للحال من فضله حال من ان ينفع بلحوق قوله كما نفع
باصله تعريض لطيف بالمفتاح بانه نفع فيه مع تجرده عن استحقاق النفع به انه وفى ذلك اى متولى
النفع به من غير استعداده للنفع به اذ لا يتوقف فيضه على الاستعداد كما هو مذهب اهل الحق وهو حسبى
اى محسبى وكافى ولا حاجة لى فى سؤالى الى استعداد ما ليس لى فلا يرد ان الانسب والله اسال ليلايم
قوله وهو حسبى لانه تحصل الملائمة بسلب الحاجة الى استعداد المؤلف ونعم الوكيل يتبادر منه المدح العام
بالوكالة لما وقع بعده فاما ان يقدر بعده المحمود اى ونعم الوكيل هو حذف للعلم به كما فى قوله تعالى نعم العبد اى ايوب
وح انه كان تمام الجملة بمجرد نعم الوكيل على احد القولين يلزم عطف الانشاء على الاخبار وليس لشئ منهما محل من الاعراب
والاستدلال بالانشاء لان المعطوف مما استدل به على انه يجب ان يسال الانفاع بهذا المختصر من بحر تفضله
تعلى وان كان تمام الجملة نعم الوكيل هو على القول الآخر فاما ان يكون نعم الوكيل خبرا اى ثانيا كما يقتضيه كونه
للمدح العام فيكون من عطف الانشاء على اخبار كذلك واما ان يكون متعلقا بجملة خبرية متعلق خبرها انشائية
اى مقول فى حقه نعم الوكيل فلا يكون للانشاء المدح العام وهو سلوك فى غير مسلك الفهم واما ان يعطف
على حسبى فيكون المحمود هو المتقدم ونظيره ما صرح بجوازه صاحب المفتاح من قولنا زيد نعم الرجل فاما ان يكون
اى المعطوف هو المعطوف نفس نعم الوكيل فيلزم الاستدلال بالانشاء واما ان يكون متعلقه المحذوف اى مقول فى حقه نعم الوكيل
فلا يكون هناك انشاء مدح ولا يحصل الا بجعل الواو اعتراضية كما فى قوله ان الثمانين وبلغتها او عاطفة
بتقدير المعطوف عليه اى نعم المولى ونعم الوكيل حذف لانسباق الذهن اليه من قوله انه ولى ذلك لما فرغنا
من شرح الديباجة حان ان نشرع فى شرح المقصود متوكلا على الفياض المحمود متوسلا بتوفيقه لبيان معضول
المقاصد موصول الفوائد منقح عن الفضول مقتصرا على المحصول مستقصيا لما ائد العوائد متقدم المقدمة خاتمة
بالخاتمة محيط بالفنون فنون من بديع البيان الكامل اذ فى فنون سائلا متضرعا فاقول اتم كما انعمت وانعم
كما اتممت اعلم ان المصنف رتب الكتاب على مقدمة وثلثة فنون كما سنبينه لكن فى الخاتمة فى تتمة كتابه مناسبة

لفاتحة

لفاتحة فى انها ليست من المقاصد ووجه الضبط ان المذكور فيه اما ان لا يكون من المقاصد فان كان من حقه
ان يتقدم على المقاصد فهو المقدمة وان كان من حقه ان يتاخر عنها لكونها مكملة لها متممة اياها فهى الخاتمة
واما ان يكون من المقاصد فهى للاحتراز عن الخطا فى تادية المراد فهو الفن الاول وان كان للاحتراز عن التعقيد
فهو الفن الثانى والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث يقال دليل الحصر الاستقرائى قابل للمنع فيه
الاستقراء فلا فائدة فى الاتيان به ويدفع بان المنع يندفع عما سوى القسم الاخير بتفتيش عليه فلا يحتاج لدفع المنع
الا الى استقراء القسم الاخير ففيه فائدة تقليل مؤنة الاستقراء وفيه نقل والحق انما ذكر فصورة الدليل ليس لاثبات
الحصر بل لتحصيل مفهومات ينضبط به كل قسم كما اشرنا اليه ثم بعد بيان مفهومات الاقسام لا فائدة فى اثباتها اصلا
فمن وقع فيه لا دفع عنه ولما وقع المقدمة فى نظم كلامه مسندة كالخاتمة والاصل فى المسند التنكير نكرها وجعلها مقدمة
بخلاف الفنون الثلثة فانها وقعت مسندا اليها والاصل فيها التعريف ومن وجوه تنكيرها انها مقدمة
مبهمة اذ ليست كمقدمة اشتهر ايرادها فى اوائل كتب العلوم فانها شاعت لبيان الحاجة وتصوير العلم وبيان
الموضوع وهذه اقتصرت على بيان الحاجة او تلك لا يتوقف عليه علم وهذه لا يتوقف عليه علوم ثلث واما ما قال
الشارح المحقق انه لما سبق ذكر الفنون الثلثة فى اخر المقدمة صارت معهودة فى مقام ذكرها فصار المقام مقام
تعريف بخلاف المقدمة فانه لم يقع لها ذكر والاشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى ففيه ان نكتة التنكير ليست
انتفاء مقتضى التعريف بل الكل من التعريف والتنكير مقتضيات ما لم يتحقق شئ منها لا يصح الاتيان به على ان انتفاء
التعريف العهدى لا يوجب عدم مقتضى التعريف وقيل تنوينها للتعظيم وقيل للتقليل ولعل وجه التعظيم انها فاقت
المقدمات فى كونها مقدمة لعلوم ثلثة ووجه التقليل انها مقتصرة على بيان الحاجة وبالجملة المقدمة فى بيان الحاجة
الى العلوم الثلثة ولما كان متوقفا على معرفة مرجع بلاغة المتكلم وكانت متوقفة على معرفتها المتوقفة على معرفة بلاغة
الكلام المتوقفة على معرفة فصاحة الكلام المتوقفة على معرفة فصاحة المفرد ومتوقفة على معرفة فصاحة المتكلم
لان كون مرجعها الى غير الفصيح من غيره مبنى على ان فصاحة المتكلم لا تحصل بدونه والفصاحة مما لا بد منها
فى البلاغة صدر المقدمة بتصوير هذه المفهومات وقدم ما هو الموقوف عليه الا فى تقديم فصاحة المتكلم على بلاغة
الكلام فان تقديمها عليها ليس لكونها الموقوف عليه بل لارادة بيان البلاغة بعد الفراغ عن هذه الفصاحة

القول ان هما كون المخصوص مسندا لما قبله وخبر المحذوف منه

وجه النظر ان مستلم العلم من الكتاب لا اشتغال له بالاستقراء بل احتياجه الى ضبط ما فيه

بحث المقدمة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)